



## أمتحان الأسماء

لا يُعتبر الوزير سليمان فرنجية في العادة ضمن القلة من الشخصيات العامة التي تسعى لاعادة الاعتبار الى السياسة بوصفها اداة تغيير سلمي واطاراً لانعاش المجتمع. لكنه هذه المرة اسدى خدمة للذين يتطلعون الى رفع مستوى الاستحقاق الرئاسي. فعندما يبادر الى الافصاح عن تفضيله مرشحين محتملين هما العماد اميل لحود في الدرجة الاولى والوزير جان عبيد في الدرجة الثانية، لا يعلن فقط افتتاح المعركة الرئاسية، بل يساهم في اضعاف شيء من الشفافية على هذه المعركة، وان لم يكن على عملية الانتخاب نفسها. بالطبع، قد لا يكون قصد الوزير فرنجية من طرح هذين الترشحين فتح مجال النقاش حول مؤهلات الرجلين او عللهما، ولا مقارنتهما بالاسماء الاخرى التي ستطرح في الاسابيع المقبلة.

بل لعله ينظر الى اعلانه كمجرد تركية لهذين المرشحين امام لجنة فاحصة مفترضة، في ما يشبه عمل "اللوبي" في منظومات سياسية اخرى. الا انه خطا على الاقل خطوة كبيرة في اتجاه ابعادنا عن التوجه الذي انحاز اليه اعضاء "الترويكا" والذي يتلخص في اختزال المعركة الرئاسية الى قرار فردي يأخذه "الحكم الاعلى" في اللحظة الاخيرة. بهذا المعنى، ليس مبكراً الدخول في "لعبة الاسماء". فبغياب النقاش السياسي الجدي، وفي ظل استغياب المجتمع، يسمح تداول الاسماء باعادة طرح المعضلات التي تحجب افق السياسة اللبنانية.

ومن ناقل القول هنا ان الاسماء لا تتساوى كلها وانما، اذا ادعينا العكس، فاننا نزيد الناس احباطاً وقنوطاً. لا يتوهم احد ان المعركة الرئاسية عملية ديموقراطية خالصة، ولا ينكر عاقل ان سوريا ستكون صاحبة الرأي الاساسي، وربما الاوحد، في لحظة الاختيار. لكن ذلك لا يعفي النواب اللبنانيين من مسؤولياتهم ولا يساوي بين من ينصاع، كما فعلت الاكثرية يوم التمديد عام ١٩٩٥، ومن يجروء على التمسك باقتناعاته، كما فعل وقتئذ عشرة نواب ما لبثوا ان دفعوا الثمن خلال الانتخابات النيابية التي تلت. كما ان هذه الواقعية لا تعفي من يسعون الى الرئاسة من مهمة تأكيد تميزهم بعضهم عن بعض.

وهي لا تعفي، اخيراً، القطاعات الحية في المجتمع من واجب مشاركتها الكثيفة في "الامتحان" الذي يضطر المرشح ان يخضع نفسه له. هنا تكتسب مساهمة الوزير فرنجية اهميتها الكبرى. فقد صار ممكناً، بعد اعلانه، اخضاع المرشح جان عبيد للامتحان، وان لم يكن ممكناً حتى الآن معاملة المرشح اميل لحود بالطريقة نفسها، باعتبار المؤسسة العسكرية التي يقودها خارج التداول الاعلامي. كما صار ممكناً، بمجرد الاعلان عن اسم او اسمين، اخضاع الاسماء الاخرى لامتحان مماثل.

بل لعل الاسمين المطروحين حتى الآن يستثيران تلقائياً طرح الاسماء النقيضة او المواجهة وفحص ملاءمتها لا لمقتضيات الظرف انما لضرورات انقاذ الجمهورية ورئاستها. لا يدري احد ما هي شروط النجاح في الامتحان السري. لكن الجميع يعلم كيفية التقييم في الامتحان الآخر، العلني، والذي يشرف عليه المجتمع أسره. ولا هم عند هذا الحد ان وقع التباين بين الامتحانيين او بين نتائجهما.



النصار

الجمعة في ٩٨/٤/٢٤

على العكس من ذلك تماماً. فاذا قام المجتمع بما عليه من تحت، فانه سيعري سلفاً القرار الآتي من "فوق".

سمير قصير



<b>Id-Reference</b>	98-Pr-000311	
<b>Media</b>	(Support)	HC
<b>Title</b>		امتحان الاسماء
<b>Subtitle</b>		
<b>Section</b>		
<b>Language</b>		عربي
<b>Source</b>		النهار
<b>Page</b>		١ تنمة ١٤ 1 + 14
<b>Date</b>		الجمعة ٢٤/٤/١٩٩٨ 24/04/1998
<b>Author</b>		سمير قصير
<b>Co-Author</b>		
<b>Keywords</b>		
	<b>Persons</b>	سليمان فرنجية، اميل لحود - جان عبيد
	<b>Locations</b>	لبنان - سوريا. نظام
	<b>Dates</b>	
	<b>Themes</b>	اميل لحود - سليمان فرنجية - جان عبيد - لبنان - سوريا. نظام - معركة رئاسية - انتخابات رئاسية
<b>Subject</b>		N.B. "حكم أعلى"